انسانا يسمى بشرا فالمغايرة ايضا حاصلة اذ التسمية بالبشر
غير التسمية بالانسان فالقياس صحيح والنتيجة صحيحة واي كل
انسان ضاحك وذلك تغاير للكبري لاختلاف عنوان الموضوع
ويجاب عن الش رح بان التسمية امر لغوي لا يعرف في الاقيسة
بل يعرف بالنقل عن الوضع قوله حكم علي كلي فيه تسامح لان
هذا الحكم مطلوب من الاستقرا لا نفسه فكانهم ارادوا ان اثبات
المطلوب بالاستقرا هو حكم علي كلي الي اخره والصحيح انه تصفح
امور جزئية ليحكم بحكمها علي امر يشتمل علي تلك الجزئيات
قوله في اكثر جزئياته اي فقط ليخرج الاستقرا التام
فهو نعتية وانما احتجنا الي التقييد فقط لان الموجود
في الجميع موجود في الاكثر كما ذكره السعد قوله اثبات حكم
فيه تسامح مثل ما مر والاصوب انه تشبيه جزئي
بجزئي في معنى مشترك بينهما لنثبت في المشبه الحكم الثابت
في المشبه به المعلل بذلك والله اعلم وله الحمد علي ما علم
تمت هذه النسخة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
وصلى الله علي سيدنا محمد وعلي اله وصحبه وسلم غفر الله لكاتبها
ولقاريها ولمن ينظر فيها والسلام علي من اتبع الهدى
فعاد عن سبيل الزيغ والردى والله حسبي ونعم الوكيل
تم

١٧٩

كشف اللثام عن شرح شيخ الاسلام
علي ايساغوجي في المنطق مما جهد
من حظ عنه من زمانه ونزيد
عصره واوانه

حاشية البهوتي على شرح
شيخ الإسلام على
ايساغوجي

وقف السيد ... على طلبة العلم وجعل مقره رواق الشوام
بالازهر ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اذاق من اجتباهم حلاوة التحقيق، وجعل لهم
من العناية خير رفيق، وشرح صدورهم لسلوك سبيل التصور
والتصديق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل
الى خير فريق، وعلى اله واصحابه الحايزين بنسبتهم اليه النسب
العريق، صلاة وسلاما دايمين متلازمين الى يوم الفزع هـ
والضيق اما بعد فيقول العبد الحقير الى مولاه العلي محمد
ابن احمد بن علي البهوتي الحنبلي بصره الله بعيوب نفسه،
وجعل يومه خيرا من امسه، فهذه تحريرات رايقة، وتحقيقات
فايقة، على شرح شيخ الاسلام، ملك العلما الاعلام، ذي
التصانيف البارعة الكثيرة، والتاليف النافعة الشهيرة،
قاضي القضاة ابي يحيى زكريا الانصاري لكتاب الشيخ
اثير الدين الابهري الشهير بايساغوجي جردتها من خط
شيخنا واستاذنا علامة زمانه، وفريد عصره واوانه، بقية
المحققين، وبغية المدققين، شهاب الملة والدين، احمد
ابن محمد الغنيمي الانصاري الخزرجي احله الله محل رضوانه،
واسكنه فراديس جنانه، واعلم انني انقل ما اراه مسطورا
برمته، ولا احذف منه شيا ولو استغني عن كتابته، واذا كتب
منه كتابتين فاكثر على محل واحد اصدر احداها بلفظ
قوله والباقي بلفظ وكتب ايضا ما نصه مقلدا له عليه الرحمة
فيما صنع بحواشي شيخه العلامة احمد بن قاسم العبادي على شرح
التلخيص ومن الله سبحانه وتعالى استمد التوفيق، واساله
الهداية الى اقوم طريق قال رحمه الله سبحانه قوله ان الفنا اي

المولفة

١٨٠

المولفة قوله بعد الخطبة لانه حينئذ لم يكن لها وجود في الخارج
قوله ان الفنا اي المولفة قوله قبلها لان الاشارة حينئذ تعد
استقرارها في الوجود قوله هذا ايساغوجي اشار به الى
ان ايساغوجي خبر مبتدا محذوف مقدر بهذا اي
هذا باب بيان ايساغوجي اي الكليات الخمس وفي
بعض الشروح ايساغوجي مبتدا خبره محذوف اي
مما يجب استحضاره ايساغوجي وهو لفظ يوناني علم
للكليات الخمس انتهى قوله وهو لفظ يوناني عبارة
بعض الشارحين وهو لفظ يوناني علم لها منقول
اليها من اسم حكيم ونحوها او فارسيها الاول لكنه صار اليوم
علما لهذه الرسالة ايضا ولما كان المنقسم اليها الذاتي
والعرضي القسمين للكلي المقسم للمفرد المقسم للفظ الدال
على معنى وجب التعرض لمباحث الالفاظ من حيث دلالتها
على المعنى فوجب اولا تعريف الدلالة ثم تقسيمها انتهى
وبه قد تعلم ان اسم الاشارة في قول الشارح الاتي ذلك
راجع الى معنى الكليات لا تخفى بعده عند التامل قوله
الجنس الى اخره قدمه على النوع لان الجنس جزء النوع
وبعضهم عكس نظرا الى ان ما صدق عليه النوع قليل
بالنسبة الى ما صدق عليه الجنس وما هو قليل اولى بالتقديم
واخر الفصل عن النوع مع كونه جزءا له فكان ينبغي تقديمه
لعين ما ذكر في الجنس لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل
لا يقع فيه والواقع فيه اولى بالتقديم واخر الخاصة والعرض
العام لانهما عارضان والمعروض متقدم على العارض وقدم

ورجوعه الى المذكور

الخاصة على العرض العام لوقوعها في جواب اي شيء هو في ذاته
والعرض العام لا يقع في الجواب اصلا ولان ما صدق عليه
الخاصة ولان ما صدق عليه الخاصة اقل مما صدق عليه
العرض العام والقليل قبل الكثير وهذه مناسبة تذكر
بعد الوقوع لتشحيذ الاذهان الطلاب **قوله** اي مكان الدخول
في المنطق هل المراد بمكان الدخول في المنطق الكليات الخمس
الموصلة الى القول الشارح فقط او ما يعمها والقضايا الموصلة
الى القياس سمي ذلك به باسم الحكيم الخ عبارة بعضهم قوله صح
نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات الخمس وسبب تسميتها
به ان حكيما من الحكما المتقدمين اودع الكليات الخمس
عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر وكان ذلك
الشخص يطالع الكليات الخمس فما كان له قوة على ان يستخرج
جميع ما فيها ثم جاء الحكيم وقراها ايساغوجي عليه فكان
يخاطبه في اثنا درسها ياايساغوجي هكذا امرار افصاح
علما لها وقيل انه علم لحكيم استخرج الكليات الخمس ودونها
الى ان قال والوجه المشهور في تسميتها ان ايساغوجي في الاصل
اسم للورد الذي له خمس اوراق ثم نقل الى هذه الكليات
لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه فتكون التسمية
ح تسمية للشي باسم مشبهه والله تعالى اعلم انتهى واقول
على هذا الوجه الاخير ينبغي ان يجوز فيه الصرف وعدمه المنطق
قوله الذي استخرجه واختلف في اول من وضع فقيل
ارسطاطاليس وقيل ارسطو وهو المشهور انظر الابدي
قوله باسم متعلم يفهم منه ان المعلم هنا ليس هو الحكيم

المستخرج

المستخرج وكذلك يفهم من غير عبارة الشيخ رحمه الله تعالى **قوله** كان يخاطبه
معلمه الخ عبارة بعض الشارحين يخاطبه اثنا درسه ياايساغوجي هكذا
مرارا فصار علما لها وهذا الوجه منقول عن الامام الرازي **قوله**
ولما كانت الخ قال بعضهم لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ
صار مباحث الالفاظ مناسبا للتقديم على مباحث الكليات وغيرها
من الابحاث المنطقية فقدم ولما كان توقف الافادة والاستفادة
على الالفاظ من حيث انها دلايل المعاني قدم بحث الدلالة على اقسام
اللفظ المتقدم على المقصود الاصلي انتهى وكتب ايضا نصه قوله ولما كانت
معرفة الكليات الخمس الخ الظاهر انه اراد استفادتها من غيره فان ذلك
هو الذي يتوقف على معرفة الدلالات واقسام اللفظ ولذا عدت مباحث
الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما قال السيد والاولى بها ان تجعل مباحث
الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف استفادة العلم وافادته على معرفة
احوال الالفاظ الا ان المصنف اوردها في صدر المقالة الاولى انتهى كلامه
وبهذا التقرير يسقط ما يقال لا نسلم التوقف اذ يمكن الشخص المحصل
لنفسه ان يتعقل المعاني مجردة عن الالفاظ وانه كان كما قاله السيد وغيره
عسر جدا لان النفس قد تعودت بملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث
اذا ارادت ان تتعقل المعاني تلاحظها بتخييل الالفاظ وتنتقل منها الى
المعاني ولو ارادت ان تتعقل المعاني صرفة صعب عليها ذلك صعوبة
تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان انتهى كلام السيد **قوله** الكليات اي
السابقة قال المحشي **قوله** بدا بحيان لا سابقة **قوله** بالوضع لا
بغيره كما سيأتي **قوله** وهو ما اي لفظ والضمير المستتر في وضع يرجع الى
ما الواقعة على اللفظ وهذا خلاف الضمير المستتر في وضع في المتن فانه
عايد على اللفظ وليس عايدا على ما والضمير في قوله له هو العايد على ما الواقعة

بلغ مقابلة

على المعنى فقوله وضع له في المتن صلة أو صفة جرت على غير من هي له فكان من حق المصنف أن يبرز الضمير على ما ذهب اليه ابن مالك وغيره **قوله** يدل بتوسط الوضع الخ أقول هو بظاهره يقتضي أن المجاز ناف فيه الأقسام الثلاثة إذ هو دال بالجملة بتوسط الوضع وإن كان نوعيا كوضع المركبات كنايات وأشار الشارح عليه الرحمة بقوله بتوسط الوضع الى دفع انتقاض حدود الدلالات كما قال العنبري وغيره أن حدود الدلالات ينتقض كل منها بالأخريين في مثل ما إذا فرضنا أن الشمس موضوع للجرم والضوء والمجموع فإن دلالته على الضوء مثلا يمكن أن تكون مطابقة وتضمنا والتزاما فلا بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها كما فعلوا احترازا عن انتقاضها الانتقاض لما ذكر العنبري **قوله** على تمام ما وضع له لم يقل على جميع ما وضع له لإشعاره بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع أنه أخصر تنبيها على أن التمام لا يشعر بالتركيب لا حقا بل النقص بخلاف الجميع فإنه منفا بل البعض انتهى د وأني وكتب أيضا ما نصه قوله على تمام ما وضع له يجيء على ما وضع له بتمامه **فيل** لا حاجة الى تمام لأن اللفظ إنما وضع لمعناه فلم يكن هنا شيء يحترز عنه **واجيب** بأنه احترز به عما إذا استعمل اللفظ في نفسه نحو زيد ثلاثي مثلا **واجاب** شيخنا العلامة أحمد بن قاسم بأنه في تلك الحالة دال بالمطابقة فهو داخل في قوله على ما وضع له من غير ذكر تمام وأقول هو مبني على أن دلالة اللفظ على نفسه وضعية وهو محل بحث ثم وقيل إنه يدل في الحالة ما ذكر بالعقل لا بالوضع وعليه فلا يأتي الجواب **قوله** بالمطابقة كأنه متعلق بيدل بعد اعتبار تعلق بالمطابقة به فافهم **قوله** أي موافقة أي موافقته الدال للمدلول **قوله** على جزئه أي بتوسط الوضع لتمام ما وضع له وكذا الكلام في الالتزام فافهم **قوله** أي جزء ما أي معنى وضع أي اللفظ له أي

قوله

ما الواقعة على المعنى وعلى ما أي معنى والضمير المستتر في يلازم يرجع الى ما والضمير المنصوب يرجع الى ما الواقعة في قول المتن ما وضع له وهو المعنى الموضوع له كما أشار اليه الشارح فتأمل وكتب أيضا على قوله على ما أي لازم وعلى قول الشارح مما وضع له تفسير لها في يلازمه وكتب أيضا ما نصه قوله وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام لم يقل كما يفيده أنه كان له لازم لعله مراعاة لكلام الإمام القائل بأن المطابقة تستلزم الالتزام حيث قال إن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها وإن لازمت تلك المقالة مردودة بأن المعتبر إنما هو اللزوم البين بالمعنى الأخص وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم **قوله** سواء لازمه في الخارج كالإنسان بالنسبة الى قبول العلم **قوله** أم لا كالعمى بالنسبة الى البصر **قوله** فإنه أي لفظ إنسان يدل **قوله** على الحيوان الناطق أي على معنى الحيوان الناطق **قوله** وعلى قابل صنعتي العلم والكتابة بالالتزام وكذلك السقف يدل على الجدار **قوله** مطابقة أي دلالة مطابقة **قوله** لأنه في قوة الخ إنما يكون كذلك من حيث الحكم عليه أو به أما من حيث لا حكم فله نفيا تأمل وافهم **قوله** فتسقط يعني بقوله فيجعله في قوة قضايا الخ ولك أن تمنع ذلك بأنه لا يلزم من كون الشيء في قوة شيء آخر أن يثبت له حكمه ثم أقول محصل الرد على صاحب القيل تسليم أن بعض الأفراد ليس جزءا ولا خارجا وإنما هو تمام المعنى الموضوع له ويرجع حاصل تعريف المطابقة الى أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالفعل أو ما هو في قوة ذلك وهو محل تأمل وكتب أيضا ما نصه قوله فتسقط ما قيل قائله القرافي وقد أجاب عنه عصريه الأصفهاني وكتب أيضا ما نصه قال الشارح في حاشية جمع الجوامع فإن قلت إن أريد بالصلوح الجزئي في قول المتن في تعريف العام لفظ يستغرق الصالح له الخ صلوح الكلي لجزئياته خرج نحو المسلمين والرجال أو صلوح الكل لأجزائه خرج نحو لا رجل قلنا أريد

لا انه نحو

لاعم منهما ثبتا ولهما وهذا بالنظر الى الحكم كما سيأتي انتهي كلامه ونحوه
وقال شيخنا في الايات البينات بعد أن نقل عن التلويح تعريف العام
واستشكله باسما العدد واجاب عنه بما نصه لا نا نقول اراد بالصلوح صلوح اسم
الكلي لجزئياته او الكل لاجزائه فاعتبار الدلالة مطابقة او تضمنا ولهذا الا
الاعتبار صار صيغ الجموع واسماؤها مثل الرجال والمسلمين والرهط
والقوم بالنسبة الى الاحاد مستغرقة لما يصلح له فدخلت في الحد انتهي
يعني كلام السعد وقضيته اي شمول الجموع واسمائها الاحاد من قبيل صلوح
الكل لاجزائه ثم يبقي النظر في الاحاد جزء بانه الجمع العام او اجزاؤه فان
قيل جزئيات كانت في غاية البعد او الاجزاء تعين تفسير الصلاحية
باعم من صلوح الكلي لجزئياته او الكل لاجزائه وبطل الاقتصار على الاول
لخروج الجمع حينئذ وينبغي ملاحظة ما سيأتي في اول بحث التخصيص
نقلا عن المصنف ان مسمي العام واحد وهو كل الافراد انتهي ما اردنا
من كلام شيخنا احمد بن قاسم قوله لا الكل اي محكوم فيها على مجموع
الافراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل يحمل الصخرة العظيمة اي مجموعهم
محلي وكتبت ايضا ما نصه قوله لا الكل اي ولا من باب الكلي كما صرح
به في متن جمع الجوامع ونصه المحقق المحلي بقوله ولا محكوم فيه على
الماهية من حيث هي هي اي من غير نظر الى الافراد نحو الرجل خير من
المرأة اي حقيقته افضل من حقيقتها وكثيرا ما يفضل بعض افرادها
بعض افراده لان النظر في العام الى الافراد انتهي كلامه واقول يؤخذ
من كلامه ان دلالة هذا الكلي اعني المراد به الماهية من حيث هي على بعض
افراده ليست مطابقة قطعا ولا تضمنا لان الماهية من حيث هي لا جزء لها
وهل تدل عليه التزاما محل تامل وكتبت على قوله في هذه الحاشية اي ولا
من باب الكلي الخ ما نصه وكان الشارح ترك ذكره لانه ليس محلا للتوهم

لخلاف

بلغ

الحمد لله

لخلاف فانه محل التوهم في الجملة قوله والدلالة اي المطلقة سواء كانت
لفظية او غيرها قوله كون الشيء الذي هو الدليل قوله من العلم به تصورا كان
او تصديقا يقينيا او لا قوله بشيء اخر الذي هو المدلول قوله والدلالة اي
السابقة قوله تنقسم الى عقلية لم ار هذا التقسيم لاحد لعله اصطلاحي وتصور
التابعي قوله كدلالة الخط اي ما صدق عليه لفظ الخط والا فدلالة لفظ
الخط لفظية وضعية وكذلك الكلام في قوله والاشارة عقلية وكتب
ايضا ما نصه قوله كدلالة الخط فانه يدل على اللفظ فالمراد به الكتابة
وليس المراد به المعنى المصدري فان دلالة الاثر عقلية فتامل قوله
والاشارة وكذا النصب والعقد وتسمي الدوال الاربع قوله كدلالة
اللفظ على لافظه والاثر على مؤثره فانه يدل عليه دلالة عقلية غير
لفظية فالعقلية قسمان لفظية وغيرها وكتب ايضا ما نصه قوله على لافظه
لم يقل كغيره من ورا وجد الا لان هذا القيد ليس ضروريا في تحقق
الدلالة العقلية قوله كدلالة الانين وحمرة الخجل لكنها غير لفظية قوله
ووضعية وهي الخ اي ان توقف الفهم على الوضع والاصطلاح سعد قوله
وهي الخ اي هذه دون غيرها لانها المرادة هنا وكتب ايضا ما نصه
قوله وهي كون اللفظ الخ اقول ظاهره حصر الوضعية في اللفظية وظاهره
ايضا انها بهذا المعنى الذي فسرها به تعم دلالة المطابقة والتضمن والالتزام
وظاهره ان تلك الاقسام متباينة فلا يجتمع بعضها مع بعض وفيه نظر
تامل قوله بحيث متى اطلق فهم الخ قال السعد في شرح الشمسية والوضع
اي الوضع المطلق تعيين الشيء ليدل على شيء اخر من غير قرينة والمقصود
بالنظر هاهنا الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوها بفهم المعنى من
اللفظ عند وجود الافظ الخ لا فظ انتهي فتامل قوله من غير قرينة وكذا
صالح بالنسبة الى ما هو عالم بوضعه اي فيما يتوقف على العلم بالوضع وبه

تخرج الدلالة الطبعية كدلالة اح على الوجع والعقلية لدلالة اللفظ على وجود اللافظ انتهى تتامل قوله من غير قرينة وقد صرح بذلك الشارح نفسه بان المجاز يدل بالمطابقة على معناه المجازي قال اذ المراد بالوضع في تعريف الدلالة اعم من الجزئي الشخصي كما في المفردات والكلي النوعي كما في المركبات والا لبقيت المركبات خارجة عن الاقسام وان المجاز موضوع بازاء معناه المجازي بالنوع على ما تقرر في موضعه فدلالته عليه بالمطابقة لانها دلالة على ما وضع له بالنوع انتهى المقصود منه فتامل فيه مراجعة ما في المطول ومناقشة السيد وغيره **قوله** وهي المرادة هنا بقرينة جعل الدال وصفا للفظ وتقييده بالوضع **قوله** ولما كانت الدلالة اقول الظاهر انه ليس المراد بها الدلالة السابقة في قوله والدلالة كون الشي الخ فان تلك اعم من اللفظية كما لا يخفى **قوله** بل بينهما وبين السامع قد يقال لو كان الامر كذلك لتوقفت الدلالة على السامع لان النسبة ذة تتوقف على طرفيها تامل وايضا الدلالة السابقة المطلقة لا تشعر بتلك النسبة **قوله** بذلك اي بالاضافة الى اللفظ كما قال فيما سبق وهو كون اللفظ بحيث الخ **قوله** منه اي من اللفظ **قوله** ذهنه اي السامع **قوله** اليه اي الى المعنى **قوله** وانهم قوله اي المصنف **قوله** ان المطابقة مفعول افهم **قوله** لا تستلزم التضمن اي لا يلزم من وجود المطابقة في كل مادة وجود التضمن فقد توجد ولا تضمن وفاعل تستلزم هو الملزوم **قوله** وكذا لا تستلزم اي المطابقة وهذه الصورة لا تفهم من المتن بل من افادة الشر **قوله** واما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة يعني لا يوجدان الا معها لانهما تابعان لها دائما وكل تابع فهو من حيث انه تابع اي حال كونه تابعا وبشرط كونه تابعا لا يوجد ان بدون المتبوع فهما لا يوجدان بدون المطابقة هنا يعني

الكلام

الكلام بين التضمن والالتزام قال السعد في شرح الشمسية ولما ذكرنا في عدم استلزام المطابقة الالتزام قطعا ويقينا ظهر عدم استلزام التضمن الالتزام قطعا ويقينا لجواز ان توجد ماهية مركبة ليس لها لازم بين فيدل اللفظ عليها جزئيها تضمنا ولا التزام واما ما ذكره المصنف في الجامع من ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور انها مركبة جزما فيتحقق الالتزام بالضرورة فممنوع بل تصور الماهية المركبة لا يستلزم تصور انها ماهية فضلا عن البساطة والتركيب والا كانت المطابقة ايضا مستلزمة للالتزام ثم قال والالتزام لا يستلزم التضمن لجواز ان يكون لبسيط لازم بين وهذا مما اهملوه لوضوحه انتهى كلامه وعبارة الدواني واما عدم استلزام الالتزام التضمن فمعلوم ان اعتبر اللزوم العرفي كما هو راي المصنف واما اذا اشترط العقلي فلا لتوقفه على ثبوت بسيط له لازم عقلي وربما يمنع انتهى **قوله** فيستلزمان المطابقة فحيث ما وجد التضمن او الالتزام وجدت المطابقة **قوله** لفظيتان وضعية **قوله** لانها محض اللفظ اي من غير انتقال الذهن من المعنى الى شيء اخر سوى المعنى الموضوع له كما يعلم ذلك من قوله عليه الرحمة لتوقفهما الخ فتامل فلا ينافي ان العقل له مدخل في جميع الدلالات وكتب ايضا ما نصه قوله لانها محض اللفظ يعني بخلاف الدلالات ايضا ما نصه قوله لانها محض اللفظ يعني بخلاف التضمن والالتزام فانهما ليسا محض اللفظ هذا معناه ويشكل ذلك على قول الشارح في اللب وشرحه والاولى اي دلالة المطابقة والتضمن لفظيتان لانهما محض اللفظ ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار اذ الفهم فيهما واحد ان اعتبر بالنسبة الى مجموع جزء المركب سميت الدلالة مطابقة والى كل من الجزء بن سميت تضمنا

قوله لا يستلزم الخ يمكن ان يكون كلامه مبنيا على مذهب الفخر فلا يضره قوله والا كانت المطابقة الخ لانه قايل به ايضا فتدبر مجردة

والاخيرة اي دلالة الالتزام عقلية لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى
لازمه وفارقت التضمنية بما مر وبان من لوازم التضمن داخل فيما
وضع له اللفظ بخلافه في الالتزامية وهذا ما عليه الآمدي وابن
الحاجب وغيرهما من المحققين وجرا عليه شيخنا الكمال ابن الهمام والا
تبع صاحب المحصول وغيره الى ان المطابقة لفظية والاخريين
عقليتان وتبعهم في شرح ايساغوجي وما هنا اقعد واكثر المناطقة
على ان الثلاثة لفظيات انتهى كلامه فانظر قوله لانهما بمحض اللفظ
ثم مع ما هنا وحرره ثم رايته في حاشية جمع الجوامع فسر المحض بذلك
والاخر بانه عقليتان لان اللفظ لم يوضع لهما وكان ظاهر المقابلة
ان يقال لفظيتان وظاهر قوله بعد ونقل وضعيتان ان يكون معنى
قوله هنا عقليتان لا وضعيتان فتامل وكتب ايضا ما نصه الظاهر
ان المراد ان للعقل مدخلا فيهما بدليل قولهم دلالة اللفظ على ما وضع
له الخ فتامل قوله من المعنى اي الموضوع له قوله ونقل وضعيتان
وعليه اكثر المناطقة قوله انه الذي يظهر ان الخلف لفظي فان من
قال بعقليتهما قال ان للوضع فيهما مدخلا ومن قال بوضعيتهما
قال ان للعقل فيهما مدخلا ثم رايت السيرامي في حواشي المطول
قال فان قلت لم اختص الوضعية بالمطابقة عند ايمة البيان فلا
وجه لقول الشم بتعميم الوضع في تعريف الدلالة الوضعية لا العقلية
قلت لا نزاع في ان المنقسم الى الاقسام الثلاثة هو الدلالة الوضعية
لا العقلية والطبيعية فلا بد من تعريفها على وجه يشترك بين الثلاثة
ولا ريب في ذلك تخصيص المطابقة بالوضعية بمعنى وضع اللفظ بازاء
المعنى ولذلك لم يكن بين الفريقين نزاع عند تقسيم الوضعية ولما
سمي المنطقيون الاخريين وضعية وللعقل فيهما مدخل اختص العقلية

عندهم

عندهم بالصرفة وسميتا البيانيون عقلية وللوضع مدخل
فيهما لم تختص العقلية عندهم بالصرفة قوله والثالث للوازم ثلاثة
مبتدا وخبر وكتب ما نصه قال في شرح التجريد اللوازم تنقسم
الى ثلاثة اقسام لوازم الماهية وهي ما يكون منشا لزومها الذات
من غير ان يكون لاحد الوجودين مدخل فيه ولوازم الوجود هو
الخارجي وهي ما يكون المنشا فيه الوجود الذهني انتهى المقصود
نقله منه وكل منها اما لازم بين بالمعنى الاعم او لازم بين بالمعنى
الاخص كما يعلم من شرح الحفيد على التهذيب وغيره قوله لازم بدل
قوله ذهنا وخارجا او بيان له لازم الماهية قوله ولازم خارج ويقال
له لازم الوجود وهو على قسمين بين بالمعنى الاخص وبين بالمعنى الاعم
وكذا الاول على قسمين والواو في قوله ولازم خارجا للعطف على
لازم الاول قوله ولازم ذهنا فقط وهو على قسمين لازم بين بالمعنى
الاخص ولازم بين بالمعنى الاعم قوله كالبصر والملكة وكالكلية
للانسان فانها لازمة له بحسب الذهن فقط وكتب ايضا ما نصه
قوله كالبصر فانه لازم ذهنا للعمى قال الدواني ولا بد من اللزوم
عقلا بان يمتنع عقلا تصور الملزوم بدون تصور اللازم كما بين
العمى والبصر فان العمى موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج
عنه فان اسناده الى البصر شايع بدونه قرينة مجازية قال الله
تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور
وقال تعالى عميت ابصارهم الى غير ذلك من النظاير الشايعة والا
صل الحقيقة على ان المناقشة في المثال غير مرضية انتهى قوله
والمعتبر الخ اعلم ان اللزوم المعتبر عندهم في هذا المقام هو اللزوم البين
بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي فيه تصور الملزوم فقط في جزم العقل

باللزوم كمثال العمي المذكور هنا واما اللزوم البين بالمعني الاعم وهو الذي يلزم فيه من تصور اللازم والملزوم الجزم باللزوم بلا حاجة الي دليل وان احتيج الي حدس او تجربة او غير ذلك فلم يعتبره المحققون ثم في كون الاول اخص من الثاني اشكال يطلب من المطولات **قوله** لو جعل ملزوم وقوله شرطا اي في دلالة الالتزام وقوله لم تحقق لازم يعني لا لكنها تحققت فاستثنا نقيض التالي فينتج نقيض المقدم وهو عدم الاشتراط **قوله** لامتناع بيان هو للملازمة **قوله** المشروط المذكور هو دلالة الالتزام **قوله** بدونه الشرط وهو اللزوم الخارجي **قوله** واللازم وهو عدم تحقق دلالة الالتزام بدون اللزوم الخارجي **قوله** فكذا اللزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا في تحقق دلالة الالتزام **قوله** لان العدم اي ما صدق عليه العدم وهذا علة للملازمة **قوله** كالعمي تنبيه كون العمي عدميا راي الفلاسفة وراي المتكلمين انه معني وجودي يضاد الادراك وكتب ايضا مانصه قوله لان العدم كالعمي الخ اعلم ان تقابل العدم والملكة قد يكون مشهوريا وهو ان يشترط فيه موضوع قابل للوجودي بحسب وقت يمكن حصوله فيه كعدم اللحية في وقت من شانه التشخص اللحية فيه وقد يكون حقيقيا وهو ان يعتبر موضوع مستعد للوجودي بسبب تشخصه او نوعه او جنسه وتقابل العدم والملكة الحقيقي اعم من تقابل العدم والملكة المشهوري مطلقا انتهي شرح التجريد للاصفهاني قال السيد في الحاشية عليه قوله وهو ان يعتبر موضوع مستعد للوجودي بحسب تشخصه سوا كان استعداده وقبوله للوجودي في ذلك الوقت كعدم اللحية عن الانثا او في وقت اخر كعدم اللحية عن الطفل او بحسب نوعه كعدم اللحية عن المراة او بحسب

جنسه

جنسه كعدم اللحية عن الفرس اي الشجر او المجرد انتهي كلامه وانما سمي الاول حقيقيا والثاني مشهوريا لان الاول معتبر عند ارباب العقل واللغة والثاني عند اهل العرف وكتب ايضا مانصه قال في شرح التجريد لا خفا في ان التقابل بين الوجود المطلق والعدم المطلق تقابل السلب والايجاب واما التقابل بين الوجود المقيد والعدم المقيد فالظاهر انه تقابل الملكة والعدم لان المتقابلين بالسلب والايجاب ان اعتبر نسبتهما الي قابل الامر الوجودي يصير ان هما بعينهما عدما وملكة ولا شك ان جميع الماهيات قابلة للوجود اذا المراد به ما هو اعم من الخارجي فالمراد بالملكة نصا يعني في قول المتن ويفتقر الي الموضوع كافتقار ملكته المصطلح انتهي عنا كلامه **قوله** يدل علي الملكة اي يدل علي ملكته بالالتزام اي كل عدم اضيف الي ملكته فان اللفظ الدال عليه يدل علي تلك الملكة بالالتزام فلفظ العمي مثلا يدل علي عدم مضاف الي البصر بالالتزام لان البصر خارج عن العمي الموضوع له وهو العدم المقيد بالبصر لازم له لان تصور العدم المضاف يستلزم تصور المضاف اليه اذ تصور المضاف الي الشي من حيث هو مضاف بدون تصور الشي محال واذا استلزم تصور العدم المضاف تصور البصر تحققت الملازمة الذهنية بينهما فاللفظ الدال علي المضاف من حيث هو مضاف بالمطابقة دال علي المضاف اليه من حيث انه مضاف اليه بالالتزام فان قلت اذا اخذ العمي هنا من حيث انه مضاف كانت معرفته متوقفة علي معرفة البصر لان معرفة المضاف من حيث انه مضاف تتوقف علي معرفة المضاف اليه فيلزم تقدم المدلول الالتزامي علي المدلول المطابقي في المعرفة قلت لا بعد في ذلك لان اللازم في الالتزام يكون كون تصور المدلول الالتزامي لازما لتصور

المدلول المطابقي بمعني امتناع الانفكاك سوا تقدم عليه في التحقيق
او تاخر عنه او كان معه **قوله** عما شانه اي شان شخصه او نوعه او جنسه
فالاول كالشخص الذي صار اعمي فانه بحسب شخصه قابل للبصر والثاني
كالاكمه فانه بحسب نوعه قابل للبصر والثالث كالعقرب فانه
بحسب جنسه القريب وهو الحيوان القابل للبصر عماد وفي قوله
القريب نظر يعلم مما نقلناه عن السيد في الهامش وكتب ايضا علي
قوله عما من شانه ما نصه فلا ينتقض بالحجر والشجر ونحوهما مما ليس
من شانه البصر **قوله** ثم اللفظ الدال لم يقيد بالمطابقة **قوله**
بالجزء منه المترتب سمعا ايضا ولو تقديرا **قوله** بان لا يكون له جزء (وكتب صح)
او له جزء لا لمعناه كالنقطة اي ما صدق عليه النقطة لا مفهوم
النقطة فتامل **قوله** لكن على خلاف ما عرفته من الاول **قوله** لا يدل في ذلك
الجزء **قوله** او له جزء اي او يكون له جزء **قوله** ذو معني صفة لجزء
قوله كالحيوان الناطق علما لانسان قال بعضهم في حواشيه علي ايساغوجي
وشرحه اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما وبين عبد الله علما من
جهة ان الحيوان في الحيوان الناطق علما يكون بازاء الزاي من زيد اي
لا يقصد به معني وكذا الناطق في الحيوان الناطق لا يقصد به معني هو
كما ان العبد في عبد الله علما يكون بازاء الزاي في زيد لا يقصد به معني
لكن الفرق بينهما من جهة اخري وهي ان للحيوان الناطق علما معني (بين)
هما اصليان جزء ان من مفهومهما المنقول اليه انتهي كلامه ويرجع
حاصله الي ان الحيوان الناطق من حيث الوضع العلمي لمعين بازاء
المعني العلمي لا يدل علي جزء المعني العلمي اصلا وانما يدل علي الجزء باعتبار
الوضع الاصلي فافهم ولا تكن من الغافلين ويحتاج الي تحرير وكتب
ايضا ما نصه قوله او له جزء ذو معني دال عليه لكن الخ قال في حاشية
علي

جمع الجوامع قوله او دال علي معني غير جزء معناه كعبد الله علما
دال علي العبودية وهي صفة للذات المشخصة وليست داخلة فيها بل
خارجة عنها وكذلك معني لفظ الله وهو ظاهر بخلاف ما اذا كان عبد
الله غير علم فانه مركب اضافي ويدخل في كلامه نحو الحيوان الناطق
علما اذ كل من جزئيه دال علي معني غير جزء معناه اذ معناه الذات هي
المشخصة وليست داخلة فيها بل خارجة عنها وكذا المعني لفظ الله وهو
ظاهر بخلاف ولا نظر فيه للحيوانية والناطقية وان وجدنا فيه انتهي
كلامه فتامل قوله دال علي معني غير جزء معناه فانه بحسب ظاهره
قد تخالف ما هنا واقول التحقيق ان التوفيق ممكن بل حاصل ان شا الله
تعالي بفضله **قوله** لا يكون كذلك اي لم يثبت له ذلك السلب الكلي
الذي في المفرد لا ذاك في قوله فيه بالجزء للاستغراق ودخل السلب
عليه فهو عموم سلب ونقيضه جزئيه **تنبيه** قال الوزري وعندهم
المنطقيين لفظ موضوع لم تقصد دلالة جزئه علي شي حين هو جزؤه
والمراد سوا لم يكن له جزء كهمزة الاستفهام او له جزء غير دال كزاي
زيد او دال لم تقصد دلالته علي جزء لكن المراد اصلا كعبد الله وتابط
شرا علمين او حين هو جزؤه كالحيوان الناطق علما فان شيا من الجزئين
لا يدل علي جزء المراد حين هو جزؤه وان دل في وضع اخر والاعلم سكن
في العلم دلالته علي التشخص وقيل القسمان الاخيران مثل زيد لا يدل
الجزء فيهما علي شي زعما ان الدلالة فهم المراد بل هو فهم المعني واذا كان
الكلام كلمة فما دل علي جزء في موضع اخر مركب علي الاول لكونه اكثر
من كلمة واحدة مفرد علي الثاني ونحو تضرب غيبة او خطابا او
تكلما وضارب ومخرج وسكران وبصري تحرير لكلا ننبه في ضبط
المفرد والمركب لمراده في كلام احد وهو ان يقال لا يخلو الحال اما ان يكون

اللفظ بسيطا او مركبا وكل منهما اما معناه بسيط او مركب فهذه اربع
صور فاللفظ ان كان بسيطا ففيه صورتان الاولى ان يكون المعنى بسيطا
ايضا كق علما على النقطة مثلا والثانية ان يكون المعنى مركبا كق علما
على زيد واللفظ اذا كان مركبا والمعنى بسيط ففيه ست صور الاولى ان
لا يدل جزءه على شيء اصلا كالنقطة فان النون مثلا منها لا يدل على شيء اصلا
ولفظها مركب كما ترى ومعناها بسيط الثانية ان يدل اللفظ بجزئه
على معنى غير المعنى الموضوع له نحو غلام زيد علما على النقطة الثالثة
ان يدل كل من جزئيه على المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة نحو
النقطة ونهاية الخط علما على النقطة الرابعة والخامسة ان يدل
احد جزئيه على غير المعنى المقصود والجزء الاخر منه اما ان لا يدل
اصلا او يدل على المعنى المقصود لكن دلالته غير مقصودة فالاول
كعلام زيد علما على النقطة فان احد الجزئين منه وهو النقطة
دال على معناه ولكن دلالته غير مقصودة والجزء الاخر منه وهو زيد
مهمل لا دلالة له اصلا وهذه الصورة لم تكن مما سبق فلا تكن تغفل
بقي ما اذا كان كل من اللفظ والمعنى مركبا وفيه ست صور ايضا الاولى
ان لا يدل جزءه على شيء اصلا كزيد فان جزءه كالزاي لا يدل على شيء الثانية
ان يدل جزءه على غير المعنى الموضوع له بالكلية كغلام زيد علما على انسان
الثالثة ان يدل احد جزئيه على غير المعنى الموضوع له والجزء الاخر
يدل على جزء المعنى الموضوع له لكن دلالته غير مقصودة نحو غلام
الحيوان علما على انسان فان غلام يدل على الغلامية وليست شيئا من
الموضوع له بالكلية والحيوان يدل على جزء الموضوع له وهو الانسان
لان الحيوان بعض مدلول الانسان الرابعة ان يدل احد جزئيه
على غير المعنى الموضوع والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا نحو غلام
زيد

زيد علما على انسان فان غلام دال على غير الموضوع له وزيد مهمل
لا دلالة له على شيء اصلا الخامسة ان يدل كل من جزئيه على جزء المعنى
المقصود لكن دلالته غير مقصودة نحو الحيوان الناطق علما على زيد
فان كلا من جزئيه يدل على جزء الموضوع له لكن دلالته غير مقصودة نحو
هو معين السادسة ان يدل جزءه على جزء المعنى المقصود لكن دلالة
غير مقصودة والجزء الاخر لا يدل على شيء اصلا نحو حيوان ديز
علما على مقلوب الجزء الثاني هكذا ظهر هذا الفكر المشغول وان
سكت عنه المطول اما السهولة امثاله واما لان ما قالوه يعلم منه
هذا بطريق المقايسة والحمد لله على ما نولنا من نواله فقاله وكتبه العبد الضعيف
احمد ابن محمد القليني الانصاري حين اقرا هذا الكتاب مع جمع من الفضلاء
الكرام بالجامع الازهر قوله لانه اي المفرد باعتبار ما صدق عليه
مفهومه فانه جزء والجزء مقدم على الكل طبعا واما باعتبار مفهوم
المفرد فهو متاخر عن مفهوم المركب لان التقابل بينهما كما صرح به
في المطالع تقابل العدم والملكة والاعدام انما تعرف بملكاتها كما
تقرر في الحي مع البصر فيكون تصور مفهوم المركب سابقا على تصور
مفهوم المفرد لتوقفه عليه ومن اجل هذا المعنى قدموا تعريف المركب
على تعريف المفرد لان المقصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم
والاحكام فان المقصد فيها الى ما هي الذات اي الماصدقات فاحفظه
دفع ما يقال ان المقسم هو المفهوم فتامل قوله مقدم طبعا قال
الشارح في شرح المطالع التقدم بالطبع والذات بمعنى ان المتقدم يوجد
بدون المتاخر ولا يوجد المتاخر بدونه ولا يكفي في وجوده وجود
المتقدم ولا يكون المتقدم علة تامة له انتهى ويقال المثال هذا تقدم
بالذات ايضا قوله والعدم متقدم الخ لعل مراده العدم المطلق وليس

الكلام فيه وكتب ايضا ما نصه قوله والعدم مقدم على الوجود قال في متن
التجريد والوجود اذا اخذ غير مسبوق بغيره او بالعدم فقديم والا فحادث
وقد تكلم عليه شارحه بما ينبغي مراجعته **قوله** وربما راد اي بالمؤلف ما اي
معني واقول فيه نظر ظاهر يعلم بالتامل قال في المطالع اللفظ المركب يسمي
قولا ومولفا وربما يفرق بين المركب والمولف وتثلث القسمة فيقال
اللفظ اما ان لا يدل جزؤه على شي اصلا وهو المفرد او يدل على شي فاما
ان يكون على جزء معناه وهو المولف او لا على جزء معناه وهو المركب
هذا هو المنقول عن بعض المتاخرين ونقل المصنف وصاحب الكشف
انهم عكسوا المولف بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يدل جزؤه
لا على جزء المعنا وعلى هذا لا تكون حاصرة لخروج مثل الحيوان الناطق
علما اللهم الا ان يزاد في تعريف المركب او ينقص من تعريف المولف
انتهي كلامه بحروفه فتامل قوله وربما يفرق بينهما فانه احسن
من قول الشيخ فيما يظهر لان ما ذكره الشيخ من تعريف المركب
لا يدل على الاخصية التي ادعاها فتامل **قوله** وهو ما لجزؤه دلالة
لما يخرج عنه نحو الحيوان الناطق علما **قوله** وهو ما دل لجزئه يدخل فيه
الحيوان الناطق علما فافهم وكتب ايضا وان لم تكن الدلالة مقصودة
بقرينة المقابلة فيدخل فيه عبد الله علما **قوله** ثلاثة لانقول
بل هي اكثر من ثلاثة كالجمع والكتب والالصاق ونحوها ولعل الشيخ
اراد التراكيب المشهورة بينهم في اوايل الكتب فتامل **قوله** ضمير
الاشيا لعل المراد من صيغة الجمع ما فوق الواحد **قوله** مؤتلفة
ام لا متفقة الوضع ام لا **قوله** اي التاليف **قوله** واخص من التركيب
مطلقا لاحاجة اليه مع قوله سابقا فهو اعم من الاخر مطلقا الا
زيادة الايضاح والمقابلة لقوله اعم فافهم **قوله** والمفرد قال
بعض

بعض الشارحين تخصيص التقسيم هنا بالمفرد لا طايل تحته فان من الكليات
ما فيه تركيب كالجسم النامي والحيوان الناطق قلت التخصيص ليس
للاحتراز بل لان الكلام هنا في الكليات الخمس التي هي مفردات كما سياتي
قوله وح فينقسم المركب ايضا الي الكلي والجزي لكن يبقي النظر في المركب
من الجزئي والكلي هل هو جزئي كلي او جزئي او لا كلي ولا جزئي وكتب ايضا ما نصه
قوله والمفرد الخ ظاهره دخول الفعل والحرف لانهما مفردان وادخلوهما
في تعريف المفرد فيتصفان بالكلية والجزئية وصرح السيد بقصر الاتصاف
بالكلية والجزئية على معني الاسم وان توقف فيه وتقل عن السنوسي انه
قال في الفعل انه كلي دون الحرف وهو محل نظر فليحرر ثم رايت في
بعض الشروح لهذا الكتاب ما لفظه والفعل كلي ابدا لحمله بذاته على
على فاعله وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه والحرف لما لم يتعقل معناه الا
بغيره وكان معني الحرف في ذلك الغير لم يكن كليا ولا جزئيا ولهذا لا يوضع
ولا يحمل والمحمول في زيد في الدار هو العامل المقدر انتهي بحروفه لكن في
قوله لحمله بذاته نظر لا يخفي يعلم ذلك بمراجعة كلام السيد في حاشية
الشمسية **قوله** بالنظر الي معناه انما قال بالنظر الي معناه لانه هو
المتصف بالكلية والجزئية حقيقة واما وصف اللفظ بهما فمجاز تسمية
للدال باسم مدلوله وكتب ايضا ما نصه اقول ليس المراد بمعناه هو
ما نفسه بقوله وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة بل المراد معني له صدق
عليه هذا المفهوم فافهم وكتب ايضا ما نصه قوله بالنظر الي معناه
ان اراد بمعناه مفهومه السابق وهو قوله الذي لا يراد لها اي اللفظ الذي
الخ انتفي رجوع الضمير في قوله مفهومه على الذي لانه على هذا التقدير واقع
على هذا اللفظ الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي اللفظ الا ان هذه الارادة
بعيدة وانما الظاهر ان الشيخ اراد بقوله بالنظر الي معناه ما اراده

بعض الشراح من ان وصف اللفظ بالكلي والجزئي على وجه المجاز والمتصف حقيقة هو المعنى فلهذا قال بالنظر الى معناه اي مفهومه وانا راد هنا اي مفهومه وانما راد هذا اشكل عود الضمير في قوله مفهومه على الفكر لانه خ واقعة على المعنى فيلزم ان يكون المعنى هو المعنى الذي يمنع نفس تصور مفهوم المعنى وهو فاسد اللهم الا ان تجعل الاضافة بيانية فافهم من خطرات الدرس **قوله** اما كلي الخ اعلم ان مفهوم الكلي من حيث هو من غير اشارة الى شيء مخصوص يسمى كليا منطقيا من حيث هو هذا المفهوم لانه المبحوث عنه فيه ومعروضه اي ما صدق مفهوم الكلي عليه من حيث انه صالح لعروض الكلية يسمى طبيعيا لانه طبيعة وحقيقة والمجموع المركب من العارض والمعروض يسمى كليا عقليا لانه لا وجود له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام للكلي فان قلنا الجنس جنس فهناك مفهوم للجنس من حيث هو مفهوم ومفهومه من حيث المعروضة للجنسية ومفهوم الجنس من حيث هو والمركب منهما فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع عقلي وقس على ذلك الى البواقي انتهى حفيد باختصار **قوله** من حيث الخ اي لا انه من حيث الدليل الخارجي مثلا وكتب ايضا ما نصه قوله من حيث الخ قال بعضهم انما فسر نفس التصور بقوله من حيث انه متصور لان نفس التصور جزئي لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال فيه فلا يجوز انقسامه الى كلي وجزئي انتهى وقال بعضهم يحتمل ان قرر الاحتياج الى التصور والنفس فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن الخارج والتقييد بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفي به لا ايضا امر تصوري والنفس لا تدل على قطع النظر عن الخارج

يكتفي

[illegible]

ليكتفي به لانه اذا قيل نفس زيد قايم يفهم منه انه قايم في الخارج فلا يجوز الاكتفا باحدهما انتهى المقصود وكتب ايضا ما نصه قوله من حيث انه اي المفهوم متصور وليس المراد ان صورة المفهوم اي ظله العقلي يمنع فانه مذهب مردود وهو مذهب من قال ان العلم هو الشبح وظل المعلوم كما بينه السيد وغيره فتامل **قوله** يمنع حمله اي يمكن ذلك **قوله** اذا تصور اي حصل في العقل **قوله** سوى وجدت افراده اي في الجملة فلا ينافيه قوله او لم تتناه فتامل **قوله** وتناهت اي الافراد **قوله** كالكواكب اي السبعة وهذا مثال للافراد للكلي المتناهي الافراد وكلها هو الكوكب السيار **قوله** او لم عطف على قوله تناهت والنفي براو وجدت ولم تتناه لا يقال كيف حكم عليها بالوجود ثم بعدم التناهي لانه ما وجد في الخارج يلزم ان يكون متناهيا لانا نقول الاضافة في قوله افراده للجنس وح لا منافاة بين الحكم بالوجود وعدم التناهي فتامل فانه من خطرات الدرس **قوله** او لم تتناه بمعنى انه لا يوجد بعده فرد اخر **قوله** او لم توجد اي افراده **قوله** شيء اي في الخارج **قوله** كالجمع فان افراده اي ما صدق عليه الجمع بينهما ممتنعة **قوله** او لعدم عطف على لامتناعها وفيه ركاكة لا تخفى **قوله** وجودها اي الافراد **قوله** كجبل فانه كلي وافراده لم توجد في الخارج والظاهر ان جملة قوله وان كانت ممكنة حال وح فلا يقال انه يشمل القسم الاول وهو الممتنع فتامل **قوله** او وجد عطف على قوله لم يوجد **قوله** كالاله قال البرماوي وغيره في ذكر هذا المثال من المناطقة نوع اساءة ادب وكتب ايضا ما نصه فانه لم يوجد منه الا الواحد الاحد **قوله** اذ الدليل الخارجي لما زاد الشارح في حواشيه على جمع الجوامع ولهذا غلط كثير من الاشراك

ولو كانت وحدانيته تعالى بضرورة العقل لما وقع ذلك من عاقل
ثم ذكر كلام البرماوي قوله لكنه اي الاله قوله عند العقلاء اي بمقتضي حل
المتن انه يقال لكنه لا يمتنع الخ قوله والا اي لو وضع قوله ام امكن عطف
علي امتنع كما يوخذ من قضيته قوله ان استوي معناه اي عدم تفاوته
بقرينة المقابلة فاندفع ما يقال قوله والا تفاوت اي معناه قوله
فيها اي في افراده قوله بالشدة او التقدم جعل بعضهم الاقسام ثلاثة
فزاد علي ما ذكر او اولوية وبعضهم جعلها قسمين نذكر الاولية كما في جمع
متن التهذيب قوله فمشكك قال ابن التلمساني لا حقيقة للمشكك
لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فمشترك لفظي والا فهو المتواطي
واجاب عنه القرافي بان كلا من المتواطي والمشكك موضوع للقدر
المشترك لكن التفاوت ان كان بامور من جنس المسمي فهو المشكك
او بامور خارجة عن مسماه كالذكورة والانوثة والعلم والجهل
فهو المتواطي انتهي من حاشية المصنف علي شرح جمع الجوامع ثم رايت
شيخنا نقل عن السيد في حواشي المطالع ما قاله ابن التلمساني باوضح
عبارة ثم قال والجواب بان التفاوت خارج عن مفهومه لا انه
داخل في دنو عمه علي افراده وحصوله فيها فاعتبر قسما علي حدة مقابلا
لما ليس فيه هذا التفاوت انتهي وفيه ايضاح لكلام القرافي فتامل
قوله كالعصا للبياض فان معناه اي حصول معناه قوله والوجود
فان معناه اي حصوله قوله في الواجب الخ عبارة الحفيد فانه
في الواجب اول واقدم بحسب الذات لكونه علة الممكنات قوله
قبله اي كالاب او حاصل فهو خبر قوله واشد اي لقوة اثاره قاله
الحفيد ثم قال وهاهنا بحث وهو انهم جعلوا الاشدية باعتبار كثرة
الاثار وكمالها والظاهر ان ذلك يوجد في المتواطي كالانسان

اذ بعض

اذ بعض افراده كنبينا عليه افضل الصلاة والسلام اكثر وكمل في صب
الخواص الانسانية كالادراك من غيره كيحيي عليه الصلاة والسلام مع انه
لم يتكدر بالشهوات الجسمانية اصلا تامل انتهي قوله منه اي الواجب
فيه اي الممكن قوله واما جزئي اي حقيقي بقرينة المقابلة مع التعريف
والا فالجزئي قد يكون اضافيا بالنسبة الي ما هو اعم منه مع كونه
قد يكون كليا بالنسبة الي ما تحته كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الي الجسم
كلي بالنسبة الي الانسان حاشية علي شرح جمع الجوامع واعلم ان من
الجزئي الحقيقي ايضا المعرف بال العهدية التي للعهد الخارجي وكذا
الضمير واسم الاشارة والموصول علي ما حرره السيد من انها موضوعة
للجزئيات المتشخصات بملاحظة امر كلي خلافا للسعد حيث قال
انها موضوع للمفهوم الكلي واما المعرف بال التي للعهد فهل وضعه
وضع الضمير او لا فيه كلام طويل حرره شيخنا قوله وهو الذي يمنع
الخ ان كان الموصول واقعا علي المفهوم اشكل قوله مفهومه لا يلزم منه
ان يكون للمفهوم مفهوم وان كان واقعا علي اللفظ فهو صحيح وكتب على
هذه القولة ايضا ما نصه اي لا يمكن ان يفرض صدقه علي كثيرين كزيد فانه
لا يمكن فرض صدقه علي كثيرين لمنع التشخص فيه عن الفرض فان قيل
ما الفرق بينه وبين اللاشي ونحوه الامور العامة فانه لا يمكن صدقه
علي كثيرين فانه لا شي من الاشيا الخارجية والذهنية يصدق عليه اللاشي
فلا يمكن ان يفرض علي كثيرين قلنا الفرق بينهما هو ان زيدا ممتنع
فرض صدقه علي كثيرين امتناعا ذاتيا فينافي الامكان الذاتي
واما امتناع فرض صدق اللاشي علي كثيرين بسبب ان نقيضه
وهو الشي يكون شاملا لجميع الاشيا الخارجية والذهنية فيكون
امتناع فرض صدقه بالغير فلا ينافي الامكان الذاتي انتهي وعبارة

قوله وكذا الضمير الخ فقد ان مذهب السيد ان اسماء الاشارة والموصولات وضعها واستعمالا جزئيات ومذهب العضد وكذا السعد ... علي الاكثر انها كليات وضعا جزئيات استعمالا ... تحرره ... تامل

شيخ شيخنا عيسى في شرحه على الغرة نصها الخامس ان لا يمكن صدقه على
شيء اصلا كمفهوم اللاشيء وشريك الباري والمعدوم ذهنا اذ كل ما
نفرض فهو شيء وليس بشريك وموجود في ذهن فلا يكون رفعها ممكنا
لامتناع اجتماع النقيضين لكن اذا قطع النظر عن المقدمات المذكورة
ونظر الى مجرد المفهوم لا يمنع العقل صدقها على كثيرين وهذا القسم يسمى
كليا فرضيا اي لا تحقق له اصلا اه انتهى فليتأمل هل يدخل هذا
القسم في عبارة الشيخ حيث قال اولم يوجد فيه فليحرر ولكاتبه ع
قوله كزيد علما اي لانسان قوله وصفا يعني زيد وقوله اي لمفهومه
اي واما الامن هذه الحيثية بان لم يكن زيد علما فهو مصدر كلي قوله
لان قيوده يمكن ان يكون المراد بالقيود متعلق لا يمنع من التصور
والنفس والمفهوم فافهم ع قوله بخلاف الجزء فانه ليس مادة كل
والكلي الخ الابدي في شرحه فالكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات
ينقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون تمام حقيقة ما تحته كالا
نسان بالنسبة الى زيد وعمرو وبكر لانه تمام حقيقتهم التي هي الحيوان
الناطق من غير اعتبار التشخص فان التشخص عارض عليها او داخلا
فيها كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه جزء الانسان ويسمى الثاني منهما
ذاتيا والثالث عرضيا فعلى هذا معنى الذاتي ما يكون داخلا في حقيقة
جزئياته والعرضي ما يكون خارجا عنها وقد يقال الذاتي على ما ليس
بخارج فيندرج القسم الاول تحت الثاني ايضا انتهى المقصود منه وقوله
كالحيوان بالنسبة الى الانسان الخ وكالحساس بالنسبة الى السميع البصير
وقوله كالضاحك بالنسبة الخ وكالحساس بالنسبة الى الجسم قوله
وهو الذي يدخل اي لا يكون خارجا عنها فالمراد لازمه لانه يلزم من كونه
داخلا اي لا يكون خارجا فاستعمل في هذا اللازم فيكون من باب

الكناية

الكناية فيما يظهر وعليه فيدخل النوع فيه بهذا المعنى وهو المناسب لما يأتي
في نزول المصنف والثاني الخ فانه جعل منه النوع وفي كلام بعض الشارحين
ان الماتن اشار الى اطلاق الذاتي على معنيين وجعل في كلامه استخداما
فليراجع الفنري وحواشيه وفي كلام بعضهم يمكن ان يأول المعنى الاخص
وهو الداخل في حقيقة جزئياته بالمعنى الاعم قال بان يراد لازمه اعني
غير الخارج على سبيل المجاز المرسل ولا يخفى ما فيه نعم يمكن ان يكون من
المجاز المرسل لكن من باب استعمال الخاص في العام واما حيث قال بان
يراد لازمه فلا يناسب ان يكون من الكناية فليحرر مرة اخرى قوله
كالحيوان اي او الناطق وكتب ايضا فانه جزء من الانسان والفرس وكل
منهما كلي له وكتب ايضا ما نصه هو الداخل قوله بالنسبة الى الانسان
الخ اذا اريد بالانسان والفرس ماهيتهما النوعية فجزئيان اضافيان
واذا اريد بهما ماصدق افرادهما اعني الحصص فجزئيان حقيقيان فنري وكتب
على قوله والانسان فانه حقيقة جزئيات الحيوان التي هي زيد وعمرو وبكر
ونحوها قوله فانه اي الحيوان داخل في حقيقة جزئياته فان الحيوان مثلا
جزء ماهية كل من زيد وعمرو وبكر وحقيقتهم الانسان اعني الحيوان
الناطق والحيوان غير خارج عن ذلك الحقيقة بل هو داخل فيها كما افاده
الش وكتب ايضا ما نصه اعلم ان صنيع عطف الفرس على الانسان وهو المتبادر
وقال بعض الشارحين الفرس معطوف على الحيوان اي وكالفرس فان جزئياته
الافراس المشخصة وحقيقتها الفرس اعني الحيوان الصاهل وهو غير خارج
عنها بل عينها فالحيوان مثال للذاتي هو جزء الماهية والفرس مثال للذاتي
هو نفسها انتهى قوله فيهما اي الانسان والفرس لانهما حقيقة للجزئيات
قوله من الحيوان الناطق الذي هما حقيقة جزئيات الحيوان كزيد وعمرو
وبكر مع قطع النظر عن تشخيصها فانه عارض خارج عن الحقيقة اي الماهية

الكلية كما هو ظاهر واضح لا خفاء فيه وكتب على قوله من الحيوان ما نصه فان
الحيوان داخل في الانسان لانه جزؤه قوله كالضاحك فان جزئياته
زيد وعمرو وبكر مثلا وحقيقتها الانسان وهو اي الضاحك خارج
عنها وغير داخل فيها شرح اخر قوله وعلى هذا فالماهية الخ يعني كما هو
الظاهر ولا ضير في هذه العلاوة فقد التزم بعضهم بناء على ظاهر
هذا التفسير وبعضهم منع عرضيتها واذا علمت هذا فنقول المراد بالحقيقة
في قوله حقيقة جزئياته اعم من الحقيقة الذهنية والخارجية المقترنة
بالتشخص فيكون تعريف الذاتي شاملا للنوع فانه وان كان تمام الحقيقة
الجزئيات من حيث هي لكنه جزء للحقيقة الخارجية من حيث انها مقترنة
بالتشخص ونظر فيه بانه يلزم ان يكون التشخص العارض للحقيقة
جزءا داخلا وذلك باطل قوله فقد يقال انه جزء من حقيقة الفرد
. عما يخالف الداخل هو الخارج وليس جزءا من حقيقة النوع فلا بطلان
وبعضهم قال لا التاويل المراد بما يخالف الداخل هو الخارج عن حقيقة
الجزئيات العارض لها فلا تكون الماهية داخلة لامتناع خروج
الشيء عن نفسه وعروضه عليه ولان جزء الشيء اذا لم يكن خارجا
فالاولى ان لا يكون الشيء نفسه خارجا عن نفسه وغاية ما يلزم ان هذا
الكلي مسكوت عنه بان لا يكون ذاتيا ولا عرضيا والانصاف ان
هذه كلها تكلفات ليست ثابتة المقدمات وكتب ايضا ما نصه قوله
وعلى هذا اي تفسير العرضي بما ذكر مع كونه غير داخل حقيقة جزئياته
فالماهية اي الحقيقة النوعية كالانسان عرضية الخ ويحتمل ان
مرجع اسم الاشارة الى تعريف الذاتي السابق وهو ظاهر الشرح حيث
قال وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي وفرع عليه قوله فتكون اي الماهية
ذاتية وهو صريح صنيع الخبيصي حيث قال واعلم ان الذاتي قد يطلق
بالاشتراك

بالاشتراك على معنيين ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا فالنوع
على الاول ليس بذاتي لانه تمام حقيقة الجزئيات وعلى الثاني ذاتي انتهى
قوله فتكون اي الماهية النوعية وكتب ايضا ما نصه قوله فتكون ذاتية
اي من حيث شموله للنوع فيدخل فيه فهذا المعنى اعم من المعنى الاول فانه
يصدق على جزء الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس والفصل ويصدق
على النوع ايضا لانه ليس بعرضي بل هو تمام حقيقة افراده من غير اعتبار
التشخص فانه عارض عليها قال بعض الشارحين ان الذاتي مشترك
لفظا بين المعنيين وان كان احدهما اعم من الاخر كالتصور المشترك
لفظا بين مطلق الادراك والادراك الذي هو غير الحكم قوله الذات
اي الحقيقة والماهية قوله فلو كانت اي الحقيقة والماهية قوله
الشيء الذي هو الحقيقة الذي هو المنسوب الى نفسه اي الحقيقة
المنسوب اليها قوله ويمكن نسبة الحقيقة اي النوعية قوله
الى ما صدقها اي جزئياتها لانها مشتملة عليها مع زيادة التشخص
وكتب ايضا ما نصه اي الجزئيات كزيد وعمرو فانهما يشتملان
عليها اذ كل جزئي مشتمل على نوع وتشخص عارض له فيكون اي النوع
جزءا من جزئيه فينسب اليه كما ينسب النوع جزئيه من الجنس والفصل
فيقال انهما ذاتيان فتحصل ان المنسوب الحقيقة النوعية التي
يطلق عليها ذاتي الى ما صدقها الذي يطلق عليه ذاتي ايضا وحيث
صدق الحقيقة غير الحقيقة فصحت النسبة في اللغة للتغاير
مع غير حاجة الى دعوى الاصطلاح وكتب ايضا ما نصه قوله
ويمكن نسبة الحقيقة الخ اجاب الابدي عن ذلك بما هو قريب
من ذلك وعبارته بلفظها بعد ان اجاب بان التسمية محمولة على
الاصطلاح بقوله او لان الحقيقة ذاتية لها من حيث انها مقترنة

بالتشخص فلا يلزم انتساب الشي الى نفسه بحسب اللغة ايضا واجاب
ايضا عن كون الماهية عرضية الذي لزم تفسير الماتن بوجه يعرف فليراجع
قوله والذاتي ليس المراد به ما سبق في قوله وهو الذي يدخل في
حقيقة جزئياته فانه بحسب ظاهره لا يتناول النوع بل المراد به
المعنى الاعم وهو ما لا يكون خارجا عنها ليشمل النوع فغرضه ذكره
في المتن الاتي ففي الكلام استخدام ولا يمنع منه ذكر الذاتي هنا معرفا
بالانتقال منه ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى
لان ذلك امر اغلبي وخصوصا قد قامت القرينة وكتب ايضا
ما نصه وينحصر بالاستقراء الى ثلاثة الجنس والنوع والفصل
كما ياتي قوله بحسب الشركة المحضة في بعض النسخ زيادة
لفظة فقط واسقاط المحضة ان لم تكن النسخة محرفة وشرح عليها بعضهم
فقال وهذا القيد لا بد منه ليخرج به النوع فانه قد يقال بحسب
الشركة بين الافراد ولم يذكر هنا اعتمادا على ما سيجي في تعريف
النوع المقابل للجنس من انه مقول بحسب الشركة والخصوصية
معا فيعلم ان الجنس مقول بحسب الشركة لا الخصوصية ليتحقق
التقابل بينهما او نقول المراد بالشركة المحضة التي بين الحقائق
لا التي بين الافراد بدلالة قوله مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
فيخرج النوع بذلك القيد انتهى ثم رايت الغزي شرح عليها مع
اسقاط المحضة وقال لا بد من قولنا فقط والا لم يتم الحا بينه
وكتب على قوله في هذه الحاشية او نقول المراد الخ ربما يفهم ان
النسخة فيها المحضة قوله لم يجز ان تكون اي الحيوان قوله فلا
يجاب اي بالحيوان قوله وتمامها اي الماهية قوله وكثيرا من
الافراد لقوله مماثلة الحقيقة اذ ليس لنا حقيقتان متماثلتان

قوله

قوله وكثير مختلفها وهذا القسم هو المراد هنا فافهم وكتب ايضا
ما نصه قوله وكثير مختلفها ليس المراد به الافراد وان كان هو ظاهر
عطفه على ما قبله بل المراد اعم فيشمل الحقائق المختلفة كما مثل ويشمل
تماثل الحقائق والافراد المتشخصة نحو ما الانسان وهذا الفرس
فتامله قوله والجواب عن الاربعة متميز الخ فيجاب عن الاول
بحيوان ناطق وعن الثاني والثالث بانسان لانه تمام الماهية
ولا عبرة بالمتشخصات ويجاب عن الرابع بالحيوان وهذا هو المراد هنا
فافهم تنبيه ظاهر كلام الشيخ وصريح كلام غيره ان الجواب
فيما زيد هو انسان لانه تمام الماهية وكذا يجاب به عن نحو ما زيد
وعمرو وبكر من غير ذكر المتشخصات واما الجواب عن قولنا ما الانسان
فهو الحيوان الناطق الذي هو حده وهل يصح ان يكون الحد جوابا عن
الفرد ما زيد او الافراد المتفقة كما تقدم وينبغي في جوابها الاجمال
وهو انسان لان التشخص لا يحد لا يحرر فيه تعرض لذلك في المطالع
قوله لاشتراك الثاني في اي الواحد الجزئي نحو ما زيد قوله والثالث
اي الكثير المتماثل قوله ويرسم الجنس اعلم ان مفهوم الجنس من حيث
هو جنس منطقي ومعروضه كالحيوان جنس طبيعي والحيوان ومفهوم
الجنس جنس عقلي وهكذا الكلام مثلا في بقية الخمسة الكليات فمفهوم
النوع نوع منطقي ومعروضه كالانسان نوع طبيعي والانسان ومفهوم
النوع نوع عقلي قاله الدواني وغيره وعبارة الحفيد فان قلنا الجسم
جنس فهنا له مفهوم الجسم من حيث هو والمركب منهما فالاول عقلي
فالثاني جنس طبيعي والثالث منطقي والرابع جنس عقلي وقس
على ذلك البواقي بل اذا قلنا زيد جزئي بذات زيد من حيث المعروضية
للجزئية جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي جزئي منطقي والمركب منهما جزئي

عقلي انتهى المقصود نقله منه آخ فقول الشيخ خرج به النوع المنطقي اي
مفهومه هو المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة لاعرضه كالانسان
مثلا ايعني والا صدق عليه فتامله وانظر شرح الشمسية للسعد
وحرره آخ **قوله** دخل فيه لخ اي فالكلي جنس دخل فيه ساير الكليات
للجنس والنوع وغيرهما فهي انواع الكلي داخلة تحته قال الخبيصي فان
قيل اذا كانت الكليات الخمس انواعا يلزم ان يكون الجنس نوعا قلت
لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار الجنس باعتبار **قوله** مقول
اي محمول وهو مساو في لقوله كلي وكتب ايضا مانصه اي صالح لان
يقال انه محمول حمل هو هو وهو حمل المواطاة لا حمل الاشتقاق والا لزم
ان البياض جنس لزيد والقطن مثلا كانه مقول اي محمول حمل
الاشتقاق على الكثرة المختلفة الحقيقة وهو باطل فتامل تقريره آخ
قوله خرج به النوع كالانسان قال الفنري احترز بذلك عن النوع و
خاصته والفصل القريب وتخصيص الاحتراز بالنوع تحكم وقوله
في جواب ماهو احترز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة
الجنس انتهى كلامه وهو في ذلك تابع للمولى سعد الدين في شرح الشمسية
وعبارته فالكلي جنس وقوله مختلفين بالحقيقة يخرج النوع والخاصة
والفصل القريب وتخصيصه باخراج النوع فقط على ما في الشراح تحكم
وقوله في جواب ماهو يخرج الفصل البعيد والعرض العام لا الخاصة
لانها ليست بداخلة انتهى كلامه فتامل قوله لا الخاصة لانها ليست
بداخلة ولعل مراده بذلك والله اعلم انها ان كانت خاصة النوع
فهي مقولة على متفقين لخرجت بقوله او لا مختلفين بالحقيقة وان كانت
خاصة الجنس فهي عرض عام للنوع فالقيد لا لاول لا تخرجها فتخرج
بالقيد الثاني وهو قوله في جواب ماهو وقد اخرجها به كما ترى هذا

ماظهر

ماظهر لي فيه فتامله وفي حاشية السيد ماخوذ منه رفع التحكم عنه
التامل وحاصله انه انما اسند الاخراج الى الاخير ليكون الفصول
والخواص مطلقا كقيد واحد فتامل وهكذا صنع الشيخ وكتب ايضا
مانصه قوله خرج به النوع قال بعض الشراح خرج بقوله على كثيرين مختلفين
بالحقائق النوع وفصله القريب وخاصته انتهى يعني واما عرضه
العام فليس بخارج لانه لا يقال على المختلفين بالحقائق مثال فصله
نحو الناطق فانه فصل الانسان الذي هو النوع ومثال خاصة النوع
نحو الضاحك فانه خاصة له فان كلا منهما مقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة كالنوع **قوله** خرج به الفصل اي ولو بعيدا وقوله والخاصة
اي مطلقا سوا كانت للجنس كالماشي بالنسبة للحيوان او للنوع
كالضاحك بالنسبة الى الانسان وقوله والعرض العام كالماشي
بالنسبة الى الانسان وكتب ايضا مانصه قوله خرج به الفصل والخاصة
قال بعض الشارحين وتخرج بقوله في جواب ماهو فصل الجنس وخاصته
وهما بالنسبة الى النوع فصل بعيد وعرض عام انتهى وفرق بعضهم بين
خاصة الجنس والعرض العام للنوع في حواشي الفنري مثال فصل
الجنس حساس فانه فصل للحيوان فهو جسم نام حساس وهو بالنسبة
للنوع وهو الانسان فصل بعيد فانه يميزه عن الحجر والشجر ولم يميزه
عن الحيوان فكانه بعيدا ومثال خاصته نحو الماشي وهو عرض
عام بالنسبة الى النوع الذي هو الانسان ووجه خروجهما هو ان الفصل
لا يقال في جواب ماهو بل جواب اي شي هو وخاصة الجنس عرض
عام فلا تقال في جواب اصلا **قوله** اما الاول الخ لانه في جواب
اي شي هو لكن الفصل يقال في جواب اي شي هو في ذاته والخاصة
تقال في جواب اي شي هو في عرضه فلا تغفل **قوله** واما الجزئي كزيد

قوله مقول اي محمول قوله كالجسم النامي فانه فوقه جنس وهو
الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحساس او المتحرك بالارادة
قوله فالواقع لم يوجد له مثال قال بعض الشارحين كالعقل على
تقدير ان لا يكون الجوهر عرضا لا جنسا وما تحته انواعا لا اشخاصا
قال السعد في شرح الشمسية ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة
يعني التي للنوع لانه اما اعم الاجناس المغايرة له الواقعة في سلسلة
وهو العالي كالجوهر واخصها وهو السافل كالحيوان واخص من بعض
واعم من بعض وهو المتوسط كالجسم النامي او مباين للكل وهو المفرد
كالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا له بل عرضا عاما له ولا
يتحقق جنس اعم منه وتكون العقول العشرة انواعا مختلفة
لا اجناسا حتى لا يتحقق جنس اخص منه ولا اشخاصا حتى يتحقق
جنسيه فالعقل مثال للجنس المفرد وللنوع المفرد على تقدير
وهذا كان في التمثيل الذي في كلامه فراجعه قوله واما مقول
اي محمول قوله بحسب الشركة بين الثلاثة بخلاف الجنس
وكتب ايضا لفظه اي تارة قوله والخصوصية اي تارة اخرى
قوله وهو النوع اي الحقيقي لانه هو المعتبر لان الجواب ذلك
ايضا لكن على حسب الخصوصية وعدم الشركة بخلاف المثال الاول
فانه بحسب اشتراك زيد وعمرو في تمام الماهية قوله في المتن
معا ليس المراد به المعية في الزمان بل الاجتماع في المقولية فتامل
ويشير الى ذلك قول الشيخ لانه اذا اسيل عن زيد وعمرو لخ وقوله
واذا اسيل عن منهما كان الجواب ذلك ايضا فافهم قوله مقول
اي محمول قوله على كثيرين اي جزئيات كثيرة قوله دون الحقيقة
من ذلك تعلم ان المراد النوع الحقيقي قوله خرج به الجنس فانه مقول
على

على مختلفين قوله خرج به الفصل لانه يقع في جواب اي شي هو في ذاته
ولو بعيدا قوله والخاصة لانها تقع في جواب اي شي هو في عرضه كالضاحك
قوله مع ان الثالث يعني وهو العرض العام تخرج ايضا لانه مقول
على كثيرين مختلفين فان قلت كما ان هذا تخرج بما خرج به الجنس
كذلك خاصة الجنس والفصل البعيد كل منهما خارج بما خرج به الجنس
فخارج ولهذا ضمها بعض الشراح الى الجنس في الخروج وجعل قوله
في جواب ما هو احترازا عن الفصل القريب وخاصة النوع فلا وجه
للنص على الثالث وهو العرض العام خصوصا وفيه ايهام ان الفصل
مطلقا والخاصة مطلقا لا تخرج الا بقولنا في جواب ما هو قلت
مراد الشيخ والله اعلم ان العرض العام لما كان يمكن اخراجه بما خرج
به الجنس مطلقا من غير تفصيل نص عليه واما الخاصة والفصل
لما كان التفصيل فيهما بين خاصة الجنس وخاصة النوع والفصل القريب
والبعيد وان الذي يخرج بما خرج به الجنس انما هو منهما ان لم يتعرض لهما
وتعرض للعرض مع ابد المناسبة في اخراجه بالاخير لكنه يعبر بما كشفا
عن ابد المناسبة في اخراج خاصة والفصل البعيد فتامله لمحرره
احمد الغنيمي قوله تخرج بما خرج به الجنس لانه مختلف الحقيقة قوله
قوله والنوع قسمان مبتدا وخبر قوله وهو اي النوع المندرج تحت
جنس وان شيت قلت تحت نوع وكتب ايضا ما نصه يحتمل اذا كان
كان فوقه جنس وتحته جنس ويحتمل ما اذا كان فوقه جنس وليس تحته
جنس فالاول نحو نام فانه نوع للجسم وتحته جنس وهو حساس وفوقه
جنس وهو مطلق الجسم والثاني نحو الانسان فانه مندرج تحت جنس
وهو الحيوان وليس تحته جنس كما بينه الشيخ قوله وحقيقي وهو الذي
من الكليات الخمس بخلاف الاضافي فانه مندرج في الخمسة لانه كلي دنا

ومقول في جواب ما هو فافراده ان اتفقت بالحقيقة فهو النوع الحقيقي
وان اختلفت فهو الجنس فهو مندرج في الجنس سواء كان نوعا حقيقيا
او جنسا بخلاف جعل النوع الاضافي احد الخمس فالكليات المفردة
لا تنحصر في الخمس لجواز وجود الكلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو ولا يكون داخلا تحت جنس فان مثل هذا الكلي ليس
بجنس ولا عرض عام ولا فصل ولا خاصة ولا نوع اضافي فلا تنحصر
الكليات في خمس ومثال هذا النقطة فلهذا جعل النوع الحقيقي احد
الخمس انتهى شرح الوجيز وكتب ايضا ما نصه قوله وحقيقي وهو ما ليس
تحته جنس فيه نظر ظاهر اذ يصدق على الحيوان انه ليس تحته جنس وانما
تحته نوع فيقتضي انه نوع حقيقي مع انهم صرحوا في شرح التهذيب
وغيره بانه نوع اضافي قطعا فلو قال الشيخ كما قال بعضهم وهو الذي
ليس تحته نوع لكان اولى ويمكن دفع الايراد عن الشيخ بان الحيوان
قد دخل في قوله اولا في تعريف الاضافي وهو المندرج تحت جنس
فيصير قوله في تعريف الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس في قوة ان يقول
وهو ما لا يندرج تحت جنس بقرينة المقابلة او يقال مراده بالجنس
الجنس اللغوي فلا يرد الحيوان لان تحته انواع بخلاف الانسان لان
الذي تحته اشخاص فليتامل فانه من خطرات الدرس وكتب ما نصه
قوله وهو ما ليس تحته جنس صادق بان لا يكون فوقه جنس ايضا قوله
كالانسان فانه نوع وليس تحته جنس وانما تحته الافراد الجزئية قوله
لاندراجه تحت جنس وان شئت قلت تحت نوع قوله وهو الحيوان
جنس سافل ونوع اضافي بالنسبة الى ما فوقه قوله اذ ليس تحته اي
الانسان جنس وان شئت قلت نوع فان الذي تحته انما هي افراد
جزئية قوله فان فوقه جنس وان شئت قلت نوع قوله وينفرد
الحقيقي

الحقيقي وهو ما ليس تحته جنس فانه يشمل صورتين احداهما بان لا يكون
تحته جنس لكن فوقه جنس وهذه الصورة ليست محل الانفراد بل
هي محل الاجتماع وثانيهما بان لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس وهذه
الصورة هي محل الانفراد فان الماهية البسيطة كالنقطة مثلا ليس فوقها
جنس بناء على ان الجوهر ليس جنسا لها بل عرضا عاما لها وليس تحته جنس
قوله على القول الاخر واما لو قلنا ان الجوهر جنس لم يكن حقيقيا لاندراجه
تحت جنس فيكون اضافيا وكتب ايضا ما نصه حتى يتصور كونه بسيطا
قوله ولو في الجملة يشير به الى انه لا فرق في المميز بين ان يكون عن
جميع ما عداه او عن بعضه فيصح بان يجاب باي فصل اريد قريبا كان
او بعيدا كالناطق والحساس والنامي فاذا سئل عن الانسان باي شيء
هو في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول والحاصل ان المدار
على التمييز في الجملة بخلاف ما لا تمييز فيه فاذا قيل اي جسم نام هو في
ذاته لم يصح الجواب بالقابل للابعاد والنامي ايضا اذ لا تمييز واذا قيل
اي الحيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب كما حرره السيد فليراجع
وكتب ايضا ما نصه قال السيد في شرح الشمسية والطالب باي شيء يطلب
ما لا يكون تمام المشترك بين الماهية وشيء اخر ويميز الماهية عما يشاركها
فيما اضيف اليه لفظ اي مثلا اي الحيوان هو سؤال عن المشاركات في الحيوان
واي موجود هو عما يميزه عن المشاركات في الوجود انتهى اي فيجاب بقولنا
ممكن او واجب ان كان المسئول عن تمييزه هو الباري في الثاني وغيره في
الاول قوله في الجنس ولو بعيدا قوله كالناطق من حيث هو كذلك
وكالحساس والنامي والقابل للابعاد الثلاثة متقابلة على زوايا
ت قائمة بالنسبة الى الحيوان والنبات والجسم وهو ان ميز الشيء عن المشاركات
في الجنس القريب ففصل قريب كما تقدم والا ففصل بعيد كالحساس

والنامي والقابل المذكور بالنسبة الي الانسان انتهي شرح اخر **قوله**
في الجنس وهو الحيوان فانه شامل للانسان وغيره كالفرس **قوله**
كالناطق اي مثلا والا فهو لا يتعين في الجواب كما اشار اليه **قوله** لها فصل
مميز عما يشارك تلك الماهية في الجنس لا في الوجود اي المشارك في
الوجود لا يفتقر الي التمييز بالفصل والا لزم التسلسل لان الفصل
ايضا موجود فالتمييز عنه يحتاج الي فصل اخر انتهي سعد **قوله** الي
زيادة الخ اي بعد قوله في الجنس فقال عما يشاركه في الجنس او في الوجود
واعلم ان المميز عن المشارك في الوجود لا يكون الا قريبا **قوله** ومبني
الخلاف الواقع بينهم في ان كل ماهية لها فصل يلزم ان يكون لها جنس
فمن قال يجوز تركب الماهية من امرين متساويين زاد قوله او في
الوجود ليكون تعريف الفصل جامعا ومن قال لا يجوز ذلك بل هو
محال ترك هذه الزيادة فان قلت المصنف لم يذكر هذه الزيادة
في التفسير الاول وقد اطلق في رسمه كما تري فلم يقيد بالجنس كما صنع
اولا قلت للاشارة الي المذهبين وان مختاره ما سبق فيحمل ما هنا
عليه بدلالة السياق وانه متردد في ثبوت تركب الماهية من امرين
متساويين قال السعد في شرح الشمسية وكون تمييز الفصل عن المشارك
في الوجود مبنيا علي ولا احتمال المذكور انما هو علي تفسير الامام لكلام الاشارات
واما علي تفسير الحكيم المحقق فليس مبنيا عليه لانه قال مراده ان الفصل
يميز الشي عما يشاركه في الجنس فقط او عما يشاركه في الوجود سواء كان
مشاركا له في الجنس اولا وتحقيقه ان فصل الشي ان اختص بجنسه كالحساس
للحيوان بالنسبة الي الجسم النامي كان مميزا عما عداه مما يشاركه في الوجود
وان لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا علي غير
الحيوانات كالملايكة مثلا فهو مميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعني
الحيوانية

الحيوانية لا عن جميع ما يشاركه في الجنس اعني الحيوانية الوجود اذ لا يميزه
عن الملايكة انتهي وكتب علي قوله في الحاشية عند من يجعله مقولا علي
غير الحيوانات ما نصه فعلي هذا لا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة
الي الملايكة بل يكون جنسا لها وكتب عليه ايضا ما نصه فان الملايكة
عندهم ليست حيوانات لانها عندهم ليست اجساما ولكنها ناطقة **قوله**
يقال اي يحمل **قوله** علي الشي انما قال علي الشي ليشمل المقول علي الاشيا المتفقة
الحقيقة كالفصل القريب والمختلفة الحقيقة كالفصل البعيد مثال
الاول الناطق فانه يحمل علي افراد الانسان وهي متفقة الحقيقة ومثال
الثاني كالحساس فانه يحمل علي افراد الحيوان وافراد الانسان وهي متفقة
الحقيقة ومثال الثاني كالحساس فانه يحمل علي افراد الحيوان وافراد
الانسان **قوله** اي شي هو ذاته اي شي هو مبتدا وخبر علي التقديم و
التاخير فاي شي خبر وقوله هو مبتدا وقوله في ذاته حال من المبتدا او
الخبر والجملة خبر عما يذكر من المسيول عن مميزه كالانسان في قولنا
الانسان هو اي شي في ذاته انتهي شيخنا العلامة احمد بن قاسم في بعض
حواشيه **قوله** لا نهما ليسا لانه في جواب ما هو وان اختلفت مقوليتهما فان
الجنس يقال في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة بين امرين مختلفين
والنوع يقال في جواب ما هو بحسب الشركة بين المتفقات في الحقيقة
او بحسب الفرد الواحد **قوله** والخاصة اي بقوله في ذاته **قوله**
كالناطق الخ فالناطق مميز للانسان عن جنسه القريب وهو الحيوان
وهذا مثال للفصل القريب **قوله** كالحساس وكالنامي **قوله** بالنسبة
الي الانسان فانه يميز الانسان عن الشخص والحجر اي عن المشارك
واما بالنسبة الي الحيوان فقريب **قوله** هذا التمييز اي التمييز في الجملة
وكتب ايضا ما نصه اي مثل هذا التمييز الذي في الحساس مثلا فان

الحيوان الذي هو جنس حساس لهما والظاهر انه ليس المراد كل جنس بل المراد
الجنس المتوسط فانه الجنس العالي لا تمييز فيه كما هو ظاهر فتامل لكاتبه
ع قوله في جواب اي شيء هو كان يقال مثلا اي شيء الانسان في ذاته
فيقال في جوابه حيوان فقد ميز الحيوان الذي هو جنس الانسان عما
يشاركه في الجنس البعيد كالنامي والجسم من الشجر والحجر لتمييزه
الحساس للانسان عنهما وظاهر كلام الشيخ يتناول الجنس العالي وهو
محل تامل فليحرر لكاتبه قوله واما العرضي اي المقابل للذاتي السابق
وليس المراد به ما قابل الجوهر كما قد يتوهم كما صرح به في شرح المطالع
وكتب ايضا ما نصه واما العرضي منسوب الي العرض وح فهل يقال فيه
نسبة الشيء الي نفسه لان المراد بالعرض في كلام اهل المنطق هو الخارج
المحمول لا ما هو مصطلح اهل اصول الدين من انه يقابل الجوهر فليحرر لكاتبه
ع قوله فاما ان يمتنع انفكاكه الخ ولا يخلو من ان يكون امتناع انفكا
انفكاكه عنها من حيث الوجود الذهني بمعني ان الماهية بحيث يمتنع انفكاكها
بدون ادراكه كالفردية والزوجية لماهية الثلاثة والاربعة ويسمي
هذا اللازم لازم الذهني وهذا هو المعتبر في دلالة الالتزام عند الجمهور
كما نبهت عليه فيما قبل او من حيث الوجود الخارجي بمعني انها يمتنع ان
توجد في الخارج منفكة عنه فيه كالسواد للحبشي ويسمي لازم الوجود او من
حيث هي بمعني انها يمتنع ان توجد باحد الوجودين حال منفكة عنه
بل اينما وجدت كانت موصوفة به ككون زوايا المثلث الثلاث مساوية
لقائمتين فانه اذا حصل في الذهن او في الخارج يتصف بذلك قطعا
ويسمي لازم الماهية انتهي من بعض الشروح قوله وهو العرض
اللازم اي الخارج المحمول قوله او لا يمتنع اي بل يمكن انفكاكه عن
الماهية قوله وهو العرض المفارق اي يمكن مفارقته والملم يفارق

بالفعل